الأمم المتحدة

A/AC.96/1187

الجمعية العامة

Distr.: General
8 October 2018
Arabic
Original: English and French

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي
الدورة التاسعة والستون
جنيف، ١-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨
البند ١٣ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير الدورة التاسعة والستين للجنة التنفيذية

تقرير الدورة التاسعة والستين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

تقرير اللجنة التنفيذية

GE.18-16674(A)
1816674

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	*الصفحة*
أولاً –	مقدمة	١-١٠	٣
	ألف- افتتاح الدورة	١	٣
	باء – التمثيل	٢-٨	٣
	جيم- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى	٩	٤
	دال – انتخاب أعضاء المكتب للدورة السبعين	١٠	٥
ثانياً –	أعمال الدورة التاسعة والستين	١١-١٢	٥
ثالثاً –	مقررات اللجنة التنفيذية	١٣-١٧	٥
	ألف- مقرر عام بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية	١٣	٥
	باء – مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٩	١٤	٧
	جيم- مقرر بشأن مشاركة الوفود المتمتعة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩	١٥	٧
	دال – مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين للجنة التنفيذية	١٦	٨
	هاء – مقرر بشأن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في الجلسات الخاصة	١٧	٨

المرفقات

ملخص الرئيس للمناقشة العامة	٩

أولاً- مقدمة

ألف- افتتاح الدورة

١- عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها العامة التاسعة والستين في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وافتتح الدورة الرئيسة، سعادة السفيرة ثريا دليل (أفغانستان).

باء- التمثيل

٢- كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في الدورة:

الاتحاد الروسي وإثيوبيا وأذربيجان والأرجنتين والأردن وأرمينيا وإسبانيا وأستراليا وإستونيا وإسرائيل وأفغانستان وإكوادور وألمانيا وأوروغواي وأوغندا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وآيرلندا وإيطاليا وباراغواي وباكستان والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبنغلاديش وبنن وبولندا وبيرو وبيلاروس وتايلند وتركمانستان وتركيا وتشاد وتوغو وتونس والجبل الأسود والجزائر والجمهورية التشيكية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وجورجيا وجيبوتي والدانمرك ورواندا ورومانيا وزامبيا وزمبابوي وسلوفاكيا وسلوفينيا والسنغال والسودان والسويد وسويسرا وشيلي وصربيا والصومال والصين وغانا وغينيا وفرنسا والفلبين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وفنلندا وفيجي وقبرص والكاميرون والكرسي الرسولي وكرواتيا وكندا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا والكونغو وكينيا ولاتفيا ولبنان ولكسمبرغ وليتوانيا وليسوتو ومدغشقر ومصر والمغرب والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية وموزامبيق وناميبيا والنرويج والنمسا ونيجيريا ونيكاراغوا ونيوزيلندا والهند وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليمن واليونان.

٣- وحضر الدورة دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة بصفة مراقب، وهي:

ألبانيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأنغولا وأوكرانيا وآيسلندا وبوتان وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وجامايكا وجزر البهاما وجمهورية أفريقيا الوسطى والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب السودان وسري لانكا والسلفادور وسنغافورة وسيراليون وطاجيكستان والعراق وعمان وغابون وغامبيا وغواتيمالا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وفييت نام وقطر والكويت وليبريا وليبيا ومالطة ومالي وماليزيا وملاوي والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وموناكو وميانمار ونيبال والنيجر وهايتي وهندوراس.

٤- وحضر الدورةَ الدولُ التالية غير الأعضاء في الأمم المتحدة بصفة مراقب:

دولة فلسطين.

٥- وكان الاتحاد الأوروبي ممثَّلاً بصفة مراقب.

٦- وحضر الدورةَ أيضاً المنظماتُ الحكومية الدولية والكياناتُ الأخرى التالية:

الاتحاد الأفريقي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس أوروبا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

٧- وكانت منظومة الأمم المتحدة ممثَّلة على النحو التالي:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ والاتحاد الدولي للاتصالات؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ ومكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ومجموعة البنك الدولي؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ ومنظمة الصحة العالمية.

٨- وحضر الدورة نحو ٢٧ منظمة غير حكومية وشركاء آخرون.

جيم- إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٩- أقرت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الأعمال التالي (A/AC.96/LXIX/1):

١- افتتاح الدورة، وإقرار جدول الأعمال، ومسائل تنظيمية أخرى.

٢- بيان المفوض السامي.

٣- المناقشة العامة.

٤- النظر في التقارير المقدمة عن أعمال اللجنة الدائمة:

(أ) الحماية الدولية؛

(ب) الميزانيات البرنامجية، والإدارة، والرقابة المالية، والرقابة الإدارية.

٥- النظر في التقارير المتعلقة بمراقبة البرامج والرقابة الإدارية والتقييم.

٦- النظر في الميزانية البرنامجية (المنقّحة) لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ واعتمادها.

٧- استعراض المشاورات السنوية مع المنظمات غير الحكومية.

٨- بيانات أخرى.

٩- اجتماعات اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٩.

١٠- النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين للجنة التنفيذية.

١١- انتخاب أعضاء المكتب.

١٢- أي مسائل أخرى.

١٣- اعتماد تقرير الدورة التاسعة والستين للجنة التنفيذية.

١٤- اختتام الدورة.

دال- انتخاب أعضاء المكتب للدورة السبعين

١٠- عملاً بالمادة ١٠ من النظام الداخلي، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لكي يؤدوا مهامهم في اللجنة ابتداءً من اليوم الذي يلي مباشرة انتخابهم إلى نهاية آخر يوم من الدورة العامة السنوية التالية:

الرئيس: سعاد السفير السيد بوجمعة دلمي (الجزائر)

النائب الأول للرئيس: سعادة السفير غيرت مويلي (بلجيكا)

النائب الثاني للرئيس: سعادة السفيرة السيدة ماريا نزاريت فاراني أزيفيدو (البرازيل)

المقرر: السيدة فرحات عائشة (باكستان)

ثانياً- أعمال الدورة التاسعة والستين

١١- يرد في المرفق ملخص للمناقشة العامة قدمه الرئيس.

١٢- وستتاح البيانات التي أدلى بها المفوض السامي خلال الدورة والمحاضر الموجزة لكل جلسة على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية اللاجئين) http://www.unhcr.org/excom.

ثالثاً- مقررات اللجنة التنفيذية

ألف- مقرر عام بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية

١٣- إن اللجنة التنفيذية،

(أ) *تذكّر* بأنها أقرت، في دورتها الثامنة والستين، برامج وميزانيات خاصة بالبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما جاء في الوثيقة A/AC.96/1169، تبلغ ٧ ٥٠٨ ٤١٤ ١٢٠ دولاراً لعام ٢٠١٨؛ و*تلاحظ* أن الاحتياجات الإضافية في إطار الميزانيات التكميلية في عام ٢٠١٨ بلغت ٧٦٦ ٩٠٨ ٦٦٩ دولاراً في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ وتقر المتطلبات الإجمالية لعام ٢٠١٨ التي تبلغ ٨ ٢٧٥ ٣٢٢ ٧٨٩ دولاراً؛ و*تأذن* للمفوض السامي في إدخال تعديلات، في حدود هذه الاعتمادات الإجمالية، على ميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر؛

(ب) *تؤكّد* أن الأنشطة المقترحة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (المنقحة)، الواردة في الوثيقة A/AC.96/1180، تتوافق مع النظام الأساسي للمفوضية (A/RES/428 (د-٥))؛ ومهام المفوض السامي الأخرى التي أقرتها أو شجعتها أو طلبتها

الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو الأمين العام؛ والأحكام ذات الصلة من القواعد المالية لصناديق التبرعات التي يديرها المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/AC.96/503/Rev.10)؛

(ج) *تقر* البرامج والميزانيات المنقّحة الخاصة بالبرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (المنقحة)، المبيّنة في الوثيقة A/AC.96/1180، التي تبلغ قيمتها ١٣٦ ١٢٢ ٥٩١ ٨ دولاراً لعام ٢٠١٩، بما في ذلك مساهمة الأمم المتحدة من الميزانية العادية في تكاليف المقر، والاحتياطات، وبرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين؛ و*تأذن* للمفوض السامي في إدخال تعديلات، في حدود هذه الاعتمادات الإجمالية، على ميزانيات البرامج الإقليمية والبرامج العالمية والمقر؛

(د) *تحيط علماً* بالبيانات المالية لعام ٢٠١٧ الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية العامة عن التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (A/73/5/Add.6) وتقرير المفوض السامي عن القضايا الرئيسية والتدابير المتخذة استجابة لتوصيات تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/1179/Add.1)؛ و*تطلب* إطلاعها بانتظام على التدابير المتخذة بشأن التوصيات والملاحظات الواردة في هذه الوثائق؛

(هـ) *تطلب* إلى المفوض السامي أن يستجيب بمرونة وكفاءة، في حدود الموارد المتاحة، للاحتياجات المشار إليها في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، و*تشجع* مكتبه على التصرف في الأموال المقدمة بأكفأ وأفعل طريقة ممكنة دون تقليص الحماية والمساعدة المنقذتين للحياة المقدمتين إلى الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، و*تأذن* له، في حال ظهور احتياجات طارئة إضافية لا يمكن تلبيتها بالكامل من موارد الاحتياطي التشغيلي، في أن يضع ميزانيات تكميلية ويوجه نداءات خاصة في إطار جميع الركائز، على أن تُحال هذه التعديلات إلى اجتماع اللجنة الدائمة التالي للنظر فيها؛

(و) *تعترف* مع التقدير بالعبء الذي ما زالت تتحمله البلدان النامية وأقل البلدان نمواً التي تستضيف لاجئين؛ و*تحث* الدول الأعضاء على أن تنوه بهذا الإسهام القيّم في حماية اللاجئين وتشارك في الجهود الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حلول دائمة وتقاسم الأعباء والمسؤوليات بالعدل؛

(ز) *تحث* الدول الأعضاء، في ضوء الاحتياجات الكثيرة التي ينبغي أن تلبيها المفوضية السامية، وبالموازاة مع الدعم الطويل الأمد والكبير الذي تقدمه البلدان المضيفة للاجئين، على أن تستجيب بسخاء وبروح من التضامن لنداء المفوض السامي من أجل توفير الموارد اللازمة للوفاء بكامل احتياجات الميزانية البرنامجية (المنقحة) لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وضمان تزويد المفوضية بالموارد في الوقت المناسب وعلى نحو يسهل التنبؤ به، مع إبقاء الاعتمادات المخصصة عند أدنى مستوى.

باء- مقرر بشأن برنامج عمل اللجنة الدائمة في عام ٢٠١٩

١٤- إن اللجنة التنفيذية،

وقد بحثت القضايا المعروضة عليها في دورتها التاسعة والستين، وإذ تضع في اعتبارها المقررات المعتمدة خلال تلك الدورة،

(أ) *تقرر* الدعوة إلى ثلاثة اجتماعات رسمية للجنة الدائمة في عام ٢٠١٩، تُعقَد في آذار/مارس وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر؛

(ب) *تؤكد من جديد* مقررها المتعلق بإطار برنامج عمل اللجنة الدائمة (A/AC.96/1003، الفقرة الفرعية ٢(ج) من الفقرة ٢٥)؛ *وتأذن* للجنة الدائمة في أن تضيف بنوداً إلى هذا الإطار لاجتماعاتها المقررة في عام ٢٠١٩ وتحذفها منه، حسب الاقتضاء؛ *وتطلب* إلى الدول الأعضاء أن تجتمع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لإعداد خطة عمل مفصلة كي تعتمدها اللجنة الدائمة رسمياً في اجتماعها الأول في عام ٢٠١٩؛

(ج) *تهيب* بأعضائها إلى مواصلة الجهود بحيث تتسم المناقشة في اللجنة التنفيذية ولجنتها الدائمة بطابع موضوعي وتفاعلي يفرز توجيهات عملية ومشورة واضحة إلى المفوض السامي، تمشياً مع مهام اللجنة المحددة في نظامها الأساسي؛

(د) *تهيب* بالمفوضية السامية إلى أن تتوخى الوضوح وأن تعتمد نهجاً تحليلياً في تقاريرها وعروضها المقدَّمة إلى اللجنة وأن تقدم الوثائق في الوقت المناسب؛

(هـ) *تطلب* إلى اللجنة الدائمة *كذلك* أن تقدم تقريراً عن أعمالها إلى اللجنة التنفيذية في دورتها السبعين.

جيم- مقرر بشأن مشاركة الوفود المتمتعة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

١٥- إن اللجنة التنفيذية،

١- *توافق* على طلبات المشاركة في اجتماعات اللجنة الدائمة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ التي قدمتها وفود حكومات الدول التالية المتمتعة بصفة مراقب:

إندونيسيا، وأنغولا، أوكرانيا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، والسلفادور، والعراق، وغواتيمالا، ومالطة، ومالي، وهندوراس.

٢- *تأذن* للجنة الدائمة في اتخاذ قرار بشأن أي طلبات إضافية ترد من وفود حكومات الدول المتمتعة بصفة مراقب للمشاركة في اجتماعاتها خلال الفترة المذكورة سابقاً؛

٣- *توافق* على القائمة التالية التي تضم المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية التي سيدعوها المفوض السامي إلى المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الدائمة ذات الصلة المقرر عقدها في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩:

الوكالات المتخصصة والإدارات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة؛ والاتحاد الأفريقي؛ ومجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ ومجلس أوروبا؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والاتحاد الأوروبي؛ والأمانة التنفيذية لرابطة الدول المستقلة؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والمنظمة الدولية لقانون التنمية؛ والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ وجامعة الدول العربية؛ ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي؛ والمنظمة الدولية للفرانكفونية؛ ومنظمة التعاون الإسلامي؛ ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ ومنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

دال- مقرر بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين للجنة التنفيذية

١٦- إن اللجنة التنفيذية،

إذ تذكّر بمقررها بشأن أساليب العمل المعتمدة في جلستها العامة الخامسة والخمسين (A/AC.96/1003، الفقرة ٢٥)،

تقرر اعتماد النموذج المعياري الوارد في الفقرة الفرعية ١(و) من المقرر الآنف الذكر بوصفه جدول الأعمال المؤقت للدورة السبعين للجنة التنفيذية.

هاء- مقرر بشأن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في الجلسات الخاصة

١٧- إن اللجنة التنفيذية،

إذ تذكّر بالمادة ٣٨ من نظامها الداخلي (A/AC.96/187/Rev.8) ومقررها بشأن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية في الجلسات الخاصة للجنة التنفيذية المعتمدة في دورتها العامة السابعة والستين،

توافق على الطلب الذي قدمه الاتحاد الأوروبي للمشاركة بصفة مراقب في الاجتماعات الخاصة التي تعقدها اللجنة بشأن مسائل اللجوء واللاجئين ضمن اختصاصها خلال الدورة السبعين للجنة التنفيذية.

المرفق

ملخص الرئيس للمناقشة العامة

لخص الرئيس المناقشة العامة التي جرت في الدورة التاسعة والستين للجنة التنفيذية كما يلي:

أود أن أشكركم على مداخلاتكم الرصينة والموضوعية التي أدليتم بها في الأيام القليلة الماضية، حيث تناول الكلمة ١٣٥ وفداً للتعبير عن دعمهم لقضية اللاجئين ولعمل مفوضية اللاجئين. وفي ذلك مؤشر إيجابي يحملنا على المضي قدماً. لقد تناولنا معاً العديد من المسائل المهمة، وأحاول فيما يلي أن ألخص أبرزها.

واسمحوا لي بأن أبدأ بالملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المفوض السامي حيث لاحظ بقلق أن الفقر والإقصاء وتزايد أثر التغيرات المناخية أدت إلى تفاقم النزاعات والأزمات. وأعرب عن قلقه لعدم وجود إرادة سياسية لمواجهة خطابات الفُرقة التي تفتح المجال على مصراعيه للتمييز والعنصرية وكراهية الأجانب.

لكنه أعرب في الوقت نفسه عن أمله في أن يكون الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين نقطة الالتقاء لحشد التضامن والانتصار للتعددية. وفي هذا الصدد، حثت الوفود على الترحيب بالاتفاق العالمي بشأن اللاجئين الذي يشدد على مبدأ التعاون الدولي ودعمه بقوة.

وذكّر المفوض السامي بالتوجهات الاستراتيجية الخمسة الرئيسية التي توجّه عمل المفوضية، وهي تأمين الحماية؛ والاستجابة لحالات الطوارئ بفعالية؛ وتعزيز الاندماج والاعتماد على الذات؛ وتمكين الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية؛ والسعي إلى إيجاد الحلول. وبعد أخذ مناقشاتنا في الاعتبار، سأجمّع مختلف الملاحظات والمقترحات التي قدمت في إطار هذه التوجهات.

ففي إطار موضوع الحماية، شددتم على طابعها المركزي وعلى أن مبدأي التعاون والتضامن يشكلان جوهر نظام الحماية الدولية. ولاحظتم أن استضافة اللاجئين التزام معنوي، فضلاً عن كونه التزاماً قانونياً، تماشياً مع اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والصكوك الإقليمية ذات الصلة. فالإبقاء على الحدود مفتوحة للأشخاص الذين أجبروا على الفرار من ديارهم عنصر رئيسي من عناصر الحماية، وأثنيتم على البلدان التي فعلت ذلك بسخاء، لا سيما تلك البلدان التي تراعي مبدأ الضيافة رغم شحة مواردها. وأكّدتم على الحق في طلب اللجوء وعلى مبدأ عدم الإبعاد القسري، ورحبتم بتشديد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين على هذين العنصرين.

وتحدثت عدة وفود عن طابع تدفقات السكان الذي أصبح مختلطاً أكثر فأكثر وكذلك عن التحديات التي يثيرها هذا الوضع. وأكّدتم على ضرورة استرشاد تدابير الاستجابة بمبدأ احترام الحقوق الأساسية، وشددتم على ضرورة توفير الحماية لمن هم أكثر ضعفاً، لا سيما القُصَّر بلا مرافق والنساء والأطفال. وفي هذا السياق، شددتم على ضرورة مكافحة العنف والاستغلال والاتجار بالبشر، وشجعتم الدول على إيجاد بدائل عن الاحتجاز. وشددتم أيضاً على أهمية معالجة حالة اللاجئين من ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني والأشخاص ذوي الإعاقة.

لقد استمعنا إلى العديد منكم يقطعون التزامات بإنهاء حالة انعدام الجنسية بحلول عام ٢٠٢٤ وكذلك إلى أمثلة على إحراز تقدم على الصعيدين التشريعي والتشغيلي في سبيل ذلك. وأعلن المفوض السامي في ملاحظاته الافتتاحية أن تظاهرة عالية المستوى عن مسألة انعدام الجنسية سوف تنظم أثناء الدورة العامة المقبلة للجنة التنفيذية. وأشجعكم على مواصلة إحراز تقدم في سبيل تحقيق أهداف الحملة والشروع في النظر في الالتزامات الملموسة التي يمكن اتخاذها لمساعدة المفوضية في عملها الرامي إلى القضاء على انعدام الجنسية.

لقد ظلت مسألة التشريد الداخلي تشكل مصدر قلق بالغ للعديد منكم. وحيث إن عدد المشردين داخلياً يفوق اليوم ٤٠ مليون شخص، لاحظتم أن الالتزام بـ "عدم ترك أحد خلف الركب" يجب أن يشمل تدابير ترمي إلى دعم هؤلاء. وفي هذه السنة التي تشهد الذكرى العشرين لـ "المبادئ التوجيهية بشأن المشردين داخلياً"، لا يسعنا إضاعة فرصة مواجهة هذا التحدي بمزيد من الحماسة.

أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين،

في إطار موضوع الاستجابة للحالات الطارئة، أحطتم علماً بالجهود التي بذلتها المفوضية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة في العالم بأسره ونوّهتم بجهود عمال المساعدة المتفانين في الخطوط الأمامية. وذكّرنا العديد منكم أيضاً بضرورة مواصلة حماية ومساعدة الذين يعيشون في أوضاع إنسانية طال أمدها.

وتشكل الحالة المأساوية للاجئين والمهاجرين في ليبيا، الذين يسافرون على طريق وسط البحر المتوسط، مصدر قلق بالغ. ونوّهتم بالجهود التي بذلتها المفوضية لمواجهة هذا الوضع، وشكرتم النيجر على تقديمها الدعم لهذه الجهود بفضل آلية للإجلاء. وأشدتم أيضاً بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة في هذا الصدد. وأشار العديد منكم إلى ضرورة التمسك بمبدأ الإنقاذ في عرض البحر، بغض النظر عن العرق أو الجنسية، إذا ما أردنا استعادة إنسانيتنا المشتركة.

وجاء على لسانكم كذلك: "إذا كنتُ كما أنا عليه، فذلك لأننا نحن جميعاً على هذه الحال".

وأشرتم إلى نقص التمويل، لا سيما التمويل للقارة الأفريقية، وأعربتم عن القلق إزاء عدم إمكانية التنبؤ بالتمويل وتخصيص معظمه لما ينطوي ذلك على آثار ضارة على الخدمات وتقديم المساعدة الحيوية للمشردين.

وبخصوص المواضيع المترابطة المتعلقة بتعزيز اندماج الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية وتمكينهم، أشدتم بقوة بعمل المفوضية مع الجهات الإنمائية الفاعلة من أجل إعمال أشكال الاستجابة العالمية المتوخاة في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. ولوحظ أن البلدان النامية لا تزال تأوي ٨٥ في المائة من السكان اللاجئين في العالم. ومثلما قال أحد الوفود، "هذه البلدان بصدد إنتاج سلعة عامة عالمية بالأساس ويحق لها أن تتوقع تلقي الدعم من المجتمع الدولي". وفي هذا السياق، فإن التعاون بين المفوضية والبنك الدولي، فضلاً عن الجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى، أمر يبعث على الأمل في تعميم الاستجابات العالمية.

وردد كثيرون منكم الرسالة التي تضمنتها الكلمة الافتتاحية التي ألقتها السيدة كريستالينا جيورجيفا، المديرة العامة للبنك الدولي، ومؤداها أن التعامل مع المشردين قسراً بات جزءاً مهماً من الخطة من أجل التنمية. ومثلما ذَكَرَتْ، نحن نشهد "تحولاً زلزالياً" في الطريقة التي نتعامل بها

مع الأوضاع الإنسانية الطارئة وأننا نجحنا في آخر المطاف في التقريب بين عالميْ العمل الإنساني والعمل الإنمائي.

لقد شجعتم الدول على النظر في إمكانية اتخاذ تدابير ترمي إلى إشراك وتمكين اللاجئين منذ بدء حالة الطوارئ. ويتمثل ذلك في إدماجهم في نظامي الصحة والتعليم الوطنيين، فضلاً عن الاضطلاع بمبادرات ترمي إلى تعزيز اعتمادهم على أنفسهم، لا سيما بدخولهم سوق العمل وهو ما يتيح لهم المساهمة في تنمية المجتمعات التي يعيشون فيها. وشددتم في هذا الصدد على الدور الهام الذي يضطلع به القطاع الخاص، ليس كجهة مانحة فحسب وإنما كشريك استراتيجي أيضاً. وجرى أيضاً إبراز دور المجتمع المدني على أنه أساسي في دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

ولاحظتم أن تقديم المساعدة نقداً عامل ضروري لتمكين اللاجئين، وأن هؤلاء قادرون على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم. ويتيح البحث عن بدائل عن المخيمات إمكانات أخرى للاستقلالية.

وبإمكان هذه التدابير مجتمعة المساهمة في منع التدفقات الثانوية.

وبخصوص الموضوع المتعلق بالبحث عن الحلول، لاحظتم أن الأولوية الملحة بالنسبة للمجتمع الدولي هو معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري. ومثلما ذكر أحد الوفود بعبارة بسيطة فإن: "السلم والاستقرار سيؤديان إلى انحسار النزاعات، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تراجع نزوح السكان".

وشددتم على أن عمليات العودة لابد أن تكون طوعية، وأن يتخذ القرار بالعودة اللاجئون أنفسهم. وفي هذا السياق، ذكّرنا المفوض السامي بأن الجهود التي تبذلها المفوضية لدعم العودة الطوعية ليس لها أي طابع سياسي على الإطلاق، بل إنها تستند دائماً إلى اعتبارات إنسانية. ولابد من أخذ الطاقة الاستيعابية للدول الأصلية أيضاً بعين الاعتبار، ولابد من تعزيز المساعدة الإنمائية للبلدان الأصلية بغية جعل عملية عودة المشردين مستدامة.

وسلطتم الضوء على الجهود التي بذلتها البلدان، لا سيما بلدان غرب أفريقيا، للإدماج المحلي للاجئي الأوضاع الإنسانية التي طال أمدها.

وجرى التأكيد مجدداً على مسألة إعادة التوطين باعتبارها أداة حيوية للحماية وتعبيراً عن التضامن مع البلدان التي تستضيف اللاجئين. على أنه جرى الإعراب عن القلق إزاء الهوة بين الاحتياجات من حيث إعادة التوطين والأماكن المتاحة لذلك. وجرى تشجيع الدول على الشروع في تنفيذ برامج إعادة التوطين، أو توسيع البرامج القائمة. ويمكن أيضاً توخي شتى أنواع السماح بالدخول، مثل لم شمل الأسر. وأعلن عدد من الدول زيادة في الأماكن المخصصة لإعادة التوطين، وآمل أن تراعوا النداءات التي أطلقت من أجل إيلاء قدر أكبر من العناية لاحتياجات الفئات الضعيفة. ومن المهم ألا يغيب عن الأذهان أن إعادة التوطين هي بالنسبة للعديد من الأشخاص الحل الناجع الوحيد لمشكلتهم.

وضمن المنظمة، سعيتم لحض المفوضية على التكيّف مع أساليب العمل الجديدة في إطار "المساومة الكبرى"، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، والمبادرات على صعيد المنظومة بأسرها. وينظر إلى مبادرات الإصلاح الرئيسية الجارية، لا سيما عملية الهيكلة الإقليمية التي

أعلن عنها المفوض السامي على أنها خطوات مشجعة في هذا الصدد، ويبدو لي أن بإمكاني القول – نيابة عن هذه اللجنة – إنكم تحظون، سيادة المفوض السامي، بكل الدعم من جانبنا. فالمفوضية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في حاجة ماسة لأن تكون مبتكِرة وفعالة وكفؤة وسريعة الحركة ومسؤولة.

وفيما يتعلق "بالمساومة الكبرى"، أود أن أشدد على أهمية التمويل غير المخصص الغرض والمتعدد السنوات، الذي أبرزته عدة وفود، والذي يمكن أن يضع المفوضية في وضع أقوى يمكنها من القيام بكل ما يتوقع منها.

وفي الأخير، أشادت الوفود بالمفوضية على استجابتها القوية وشفافيتها في التصدي للاستغلال والإيذاء والتحرش الجنسي ومنع هذه الأفعال، ورحبت بالتزام المفوض السامي بسياسة عدم التغاضي عن هذه الأفعال مطلقاً. وأعربتم عن تقديركم أيضاً للتركيز على مسألة المساواة بين الجنسين. وطُلب من المفوضية التأكد من تخصيص موارد كافية للهياكل ذات الصلة ضمن المنظمة لدعم هذه المساعي.

أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين،

فيما يتعلق بإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، أشدتم ببلدان التنفيذ الـ ١٥. ومثلما ذكر أحد الوفود، فإن "هذه البلدان في الطليعة وهي تضرب المثل لنا جميعاً لكي نحذو حذوها". وتحدث العديد من البلدان التي تعكف على تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين عن أثره الملموس من حيث إنه يحوّل الطريقة التي تتعامل بها مع اللاجئين، لا سيما بنُهُج إقليمية فيما يتعلق بحالة لاجئي الصومال والسياق في أمريكا الوسطى. فقد شكّل تطبيق هذا الإطار الأداة المحرّكة لتحولات حقيقية في هذا الصدد. وأعربتم عن القلق إزاء مسألة تعبئة الموارد، لا سيما للعمليات في أفريقيا، ولاحظتم أنه من الحيوي أن تتوفر البلدان التي تطبق هذا الإطار على الوسائل التي تمكنها من ذلك. وفي الوقت نفسه، أشدتم أيضاً بالجهود التي تبذلها عدة بلدان تنفذ استجابات شاملة، دون أن تكون رسمياً من البلدان تنفيذ الإطار.

ومثلما لاحظ العديد منكم، يمثل الاتفاق العالم بشأن اللاجئين خطوة كبيرة إلى الأمام في سبيل التعاون والتضامن الدوليين. وأشاد الكثيرون بالمفوضية على العملية الشفافة والشمولية التي أفضت إلى وضع الاتفاق العالمي، وشددوا على المساهمات الكبيرة التي قدمتها شتى الجهات ذات المصلحة.

وفيما يتعلق بالطريق للمضي قدماً، شددتم على أنه من المهم أن تنفذ الدول بحزم الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وأن تفي بالتزاماتها التي أعلنت عنها في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. وعندما يصبح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين منفذاً تنفيذاً كاملاً، سيكون أداة مفيدة للغاية من حيث إنه سيتيح تقاسم العبء والمسؤولية بإزاء حماية ومساعدة اللاجئين بصورة منصفة حقاً ويمكن التنبؤ بحيثياتها. وتوسيع قاعدة الدعم من شتى الجهات ذات المصلحة جزء لا يتجزأ من الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وأكدتم ضرورة الحرص على جعل الموارد لأغراض التنمية مكمّلة بالفعل للتمويل للأغراض الإنسانية. وفي عام ٢٠١٩، سيتيح المنتدى العالمي بشأن اللاجئين فرصة ذهبية لأخذ التزامات ملموسة، وإبراز الإنجازات الرئيسية، وتعقّب أوجه التقدم التي تحققت في سبيل بلوغ أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

ومثلما ذكر أحد الوفود، "رغم المعاناة والتحديات، كان عام ٢٠١٨ عام التفاؤل بعض الشيء". وأشاطر الإعراب عن الأمل في أننا سنتمكن، في بضع سنين، من ملاحظة أن الالتزامات المقطوعة في هذا العام أحدثت آثاراً إيجابية كبيرة لصالح المشردين. لقد بيّنت تصريحاتكم التي أدليتم بها في الأيام الأخيرة أن حماية ومساعدة اللاجئين وكذا البحث عن حلول لمشكلتهم تشكل بالفعل قضايا عالمية يتعين إيجاد حلول عالمية لها.

"لسنا غير مبالين"، والحقيقة أننا ندرك لماذا نحن هنا.

إنني أحثّكم جميعاً على أن تتوحدوا وأن تُترجموا تعبيرنا عن التضامن إلى أفعال ملموسة. وعلينا أن نبدأ بدعم الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين دعماً قوياً هذا الخريف في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مثلما دعا إليه عدد كبير منكم. لكن علينا ألا ننسى أن العمل الحقيقي يبدأ بعد اعتماد هذا الاتفاق. وقبل أن أنهي حديثي، لا يفوتني أن أذكّر بما جاء على لسان الدكتور عطار، الفائز بجائزة نانسن لهذا العام: "نحن هنا لإنقاذ أرواح وليس للجلوس".

شكراً لكم.